2024

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

أجنـــدة عمـــل 20
القطاع الخاص 24

أجندة عمل القطاع الخاص

- تحسين بيئة الاستثمار الخاص.
- تطوير وتنمية القطاع الصناعي
- تعزيز تنافسيه صادرات القطاع الخاص
- تعزيز دور القطاع الخاص في مرحلة التعافي وإعادة
- قطاع النقل .
- تنمية الموارد البشرية

أجندة عمل القطاع الخاص

مقدمه

شهد اليمن خلال السنوات الأخيرة تزايد حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وتفاقم الأداء الاقتصادي وتدهور بصورة حادة نتيجة لتراجع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وبالذات البنى التحتية والمؤسسية جراء الحرب وحالة الحصار المفروضة على البلد، الأمر الذي انعكس في تراجع مستوى الدخل وتزايد معدلات الفقر والبطالة واستشراء الفساد وسوء توزيع الموارد والثروات إلى جانب تدهور الجانب الاجتماعي والإنساني.

وانطلاقاً من المهام والاختصاصات التي أوكلها القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٣ للغرف التجارية الصناعية واتحادها العام والتي من أبرزها إعداد الدراسات والمقترحات الاقتصادية والمشاركة في عملية رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة، يسرنا في الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية المساهمة بتقديم أجندة متواضعة لتحقيق التعافي الاقتصادي والذي يشكل العمود الفقري لعملية التعافي وإعادة الإعمار الشاملة في البلاد، حيث تتضمن مجموعة من الأولويات التي ينبغي العمل عليها في إطار مراحل متعددة على المستويات القصيرة الأجل، والمتوسطة، وطويل الأجل.

لقد استهدفت هذه الأجندة تقييم مستوى الأداء الاقتصادي للعديد من القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للقطاع الخاص، وتحديد المعوقات والصعوبات التي قد تعيق نجاحها، ومن ثم المساهمة في اقتراح المعالجات التي قد تساعد على تجاوز تلك الصعوبات والمعوقات، على النحو الذي يزيد من دور وأهمية وعمق الشراكة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص .

2024

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

تحسين بيئة الاستثمار

أجندة عمل القطاع الخاص

تحسين بيئة الاستثمار الخاص.

أسهمت ظروف الصراع والحرب واختلال المؤشرات السياسية والاقتصادية والأمنية في اليمن خلال السنوات الماضية في تراجع مؤشرات الاستثمار الكلي في اليمن، حيث تشير بعض التقديرات إلى تراجع قيمة الاستثمارات الكلية لتصل إلى ٣,٤٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ متوسط التراجع السنوي خلال الفترة حوالي -٥,٢٪. وقد جاء أغلب التراجع في قيمة الاستثمار الكلي من تراجع الاستثمار الخاص والذي تراجع بمتوسط سنوي بلغ -٥,١٪. كما تؤكد بيانات الهيئة العامة للاستثمار اتجاه الاستثمارات الخاصة نحو الانخفاض منذ سنوات سابقة لسنوات الصراع والحرب، وتراجع مستوى تنفيذ تلك الاستثمارات بصورة كبيرة.

إن المؤشرات السابقة تشير بوضوح إلى تدهور بيئة الاستثمار الخاص في اليمن خلال الفترات السابقة، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى محدودية الإصلاحات والمشاريع التي تم تنفيذها من قبل الحكومات اليمنية المتعاقبة والهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز جاذبيتها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، فضلاً عن تأثير ظروف الصراع والحرب خلال السنوات الماضية وإسهامها في زيادة التحديات التي تعاني منها البيئة الاستثمارية، وهذا ما تؤكده تقارير البنك الدولي ذات العلاقة بتقييم وقياس بيئة الأعمال التجارية، حيث تشير هذه التقارير إلى حدوث تراجع مستمر في أداء بيئة الأعمال خلال السنوات ٢٠١١ - ٢٠٢٠، حيث يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ٢٠٢٠ إلى تراجع اليمن من المرتبة ١٠٥ عالمياً والتاسعة عربياً في العام ٢٠١١ إلى المرتبة ١٣٣ عالمياً والحادية عشرة على مستوى الدول العربية في عام ٢٠١٤، لتصل في نهاية المطاف في العام ٢٠٢٠ إلى المرتبة ١٨٧ عالميا وعلى المستوى العربي لم يأت بعد اليمن إلا الصومال والتي جاءت في المركز الأخير عالمياً خلال العام.

إن مؤشرات الأداء الاستثماري السابقة، سواءً المتعلقة بقياس مؤشرات الاستثمار الكلي والاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو تلك المتعلقة بعدد المشاريع الاستثمارية المسجلة والمنفذة، أو المتعلقة بقياس العوامل المساعدة على الاستثمار تظهر جميعها أن واقع الاستثمار الخاص في اليمن هش وضعيف جداً ولا يتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لليمن والمزايا والفرص الاستثمارية التي يحتويها.

أجندة عمل القطاع الخاص

المعوقات الاستثمارية :

- غياب رؤية حكومية واضحة للاستثمار ذات أهداف ومؤشرات واضحة ومزمنة وقابلة للقياس ومساهمة في تحقيق الأهداف الاستثمارية العليا، ويمكن ملاحظة ذلك في عدم وجود سياسات اقتصادية واستثمارية واقعية، وغياب البرامج الترويجية للفرص الاستثمارية المتاحة والمجدية، وتشتت الجهود الاستثمارية في قطاعات كثيرة ومتعددة. فضلاً عن محدودية توفر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار.
- محدودية خدمات البنية التحتية وارتفاع أسعارها، مما يعمل على زيادة الوقت والجهد المبذول من قبل القطاعات الاقتصادية والاستثمارية للحصول على خدمات البنية التحتية.
- غياب المناطق الاستثمارية ، وعدم مصداقية الحكومة في إقامة مناطق صناعية واستثمارية في محافظات الجمهورية، فضلاً عن التحديات المرتبطة بنظام لتسجيل العقارات وحيازة الملكية الخاصة.
- ضعف دور الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية اللازمة للاستثمار، وغياب مؤسسات التمويل المتخصصة للاستثمار، وارتفاع تكلفة التمويل.
- ضعف أجهزة التقاضي وعدم حماية حقوق الملكية ، وتداخل الاختصاصات، وتطويل إجراءات القضاء.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، واليونيسف، التقرير الاقتصادي ٢٠٢٠

الهيئة العامة للاستثمار، بيانات إحصائية للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٢٠.

- البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة. https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/٢٠١٩/١٠/٢٤/doing-business-٢٠٢٠--sustaining-the-pace-of-reforms

د. منصور البشيري، البنية التحتية ودورها في تشجيع الاستثمار، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، مارس ٢٠٢٢.

أجندة عمل القطاع الخاص

السياسات والإجراءات قصيرة الأجل اللازمة لإصلاح وتحسين البيئة الاستثمارية.

- التطبيق الجاد لقانون الاستثمار فيما يتعلق بالمزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين مثل الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب الجمركية المدفوعة على مستلزمات الإنتاج المستوردة
- تعزيز فعالية السياسات المالية والنقدية لتحفيز الاستثمار الخاص من خلال تبسيط إجراءات التحصيل المالي، والإسراع في استكمال إنشاء سوق الأوراق المالية.
- إيجاد البيئة المؤسسية والتنظيمية اللازمة لنمو وازدهار الاستثمار الخاص من خلال تقديم الخدمات العامة بصورة واضحة وسهلة وتكلفة معقولة

السياسات والإجراءات قصيرة الأجل اللازمة لإصلاح وتحسين البيئة الاستثمارية.

- تحسين خدمات البنية التحتية الأساسية من خلال الإسراع في مد الخدمات الأساسية اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وإصدار قانون تنظيم عملية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل
- إدارة منشآت ومؤسسات البنية التحتية بنظام الشراكة (BOT) أو (BOOT).

تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للشراكة يضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

- رفع كفاءة الجهاز القضائي ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال تحديد أفق زمني محدد لإنجاز القضايا المعروضة على المحاكم التجارية وتفعيل دور المحاكم التجارية وتخصيص شعبة لقضايا للاستثمار.

الهيئة العامة للاستثمار، الاستراتيجية الوطنية لترويج الاستثمار، إعداد: وكالة التنمية الدولية الإيرلندية، مارس ٢٠٠٩.

سعيد العبد بانعيمون، معوقات الاستثمار في اليمن وتصورات معالجات لها، ورقة مقدمة للاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية.

2024

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

تطوير وتنمية القطاع الصناعي

أجندة عمل القطاع الخاص

تطوير وتنمية القطاع الصناعي

يعد قطاع الصناعة أحد أهم المرتكزات الأساسية للنمو الاقتصادي في اليمن، كونه من أهم القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق فرص العمل والحد من البطالة، كما يمثل ركيزة اساسية لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الدخل في الاقتصاد الوطني، وإلى ما قبل العام ٢٠١٥ كان القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي يساهم بحوالي ٣١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف حوالي ١٤,٥٪ من إجمالي العمالة .

يتسم هيكل القطاع الصناعي بغلبة المنشآت الصناعية والأصغر والتي تمثل حوالي ٨٩٪ من عدد المنشآت الصناعية مقارنة بحوالي ٩٪ للمنشآت المتوسطة وحوالي ٢٪ فقط للمنشآت الكبيرة، ومع ذلك فقد تساهم المنشآت الكبيرة بالجزء الأكبر من ناتج القطاع الصناعي وبنسبة تصل إلى ٦٢,٢٪ تليها المنشآت الصغيرة بحوالي ٣٠,٦٪ ثم المنشآت المتوسطة بحوالي ٧,٢٪، وفي جانب التوظيف للعمالة تستوعب المنشآت الكبيرة حوالي ٣٦٪ من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي تليها المنشآت الصغيرة بنسبة ٤٤,٥٪ من إجمالي العاملين، فيما تستوعب المنشآت المتوسطة ما نسبته ١٩,٥٪ من إجمالي العاملين في القطاع .

ومع بداية العام ٢٠١٥ ودخول اليمن في دوامة الصراع والحرب، شهد أداء القطاع الصناعي تغيرات متعددة، أبرزها تحقيقه انكماشاً سنوياً مستمراً خلال الفترة وصل إلى حوالي -١٧٪، وقدرت الخسائر الاقتصادية التراكمية في ناتج القطاع خلال السنوات ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ بحوالي ١٤,١ تريليون ريال. كما تراجع معدل التشغيل للأيدي العاملة في القطاع الصناعي، جراء تسريح القطاع ما مجموعه ٢٦٠ ألف فرصة عمل خلال السنوات ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، إلى جانب ضياع ٤٧٩ ألف فرصة عمل كان يمكن أن يخلقها القطاع خلال الفترة.

ومع تغير الظروف السياسية والأمنية في اليمن خلال السنوات الماضية فقد تغيرت مساهمة كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجاري لصالح الصناعات التحويلية والتي شهدت زيادة في أهميتها النسبية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الجاري، كما تغيرت مساهمة المنشآت الصناعية في تكوين الناتج الصناعي لصالح المنشآت الكبيرة على حساب المنشآت المتوسطة والصغيرة.

أجندة عمل القطاع الخاص

المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي.

- غياب الاستقرار السياسي والذي يمثل عقبة رئيسية لحوالي ٤٠٪ من المنشآت الخاصة.
- ارتفاع تكاليف التأمين والشحن إلى الموانئ اليمنية باعتبارها دولة فاشلة وغير مستقرة أمنياً وانعكاس ذلك في ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- ضعف القدرة الشرائية للمواطنين جراء انقطاع الرواتب الحكومية لنسبة كبيرة من الموظفين، ومحدودية فرص العمل وبالتالي التأثير على حجم وكمية المبيعات التي تنتجها المنشآت الصناعية.
- إغلاق الطرق الرئيسية بين المحافظات وصعوبة النقل للسلع والخدمات المختلفة عبر الطرق البديلة ذات التكلفة والمخاطر العالية، إلى جانب إغلاق الموانئ والمطارات الرئيسية والقريبة من مناطق الإنتاج والتسويق.
- محدودية البنية التحتية اللازمة لعمل القطاع الصناعي وبالذات مصادر الطاقة اللازمة لعملية التشغيل (كهرباء، مشتقات نفطية) وعدم وجود المناطق الصناعية والتجارية ومحدودية وسائل النقل والمواصلات وغيرها من البنى التحتية.
- التدهور المتواصل في قيمة العملة المحلية ومحدودية مؤسسات ومصادر التمويل المتاحة في الاقتصاد واعتماد أكثر من ٦٠٪ من المنشآت الخاصة على مصادر التمويل الذاتية .
- العمل على التوصل إلى اتفاق سلام مع أطراف النزاع المختلفة ولو بصورة تدريجية، ينهي حالة الصراع والحرب ويضع معالجات للتحديات والإشكالات التي يواجهها القطاع .
- مراجعة الآليات والبرامج المخصصة لتفتيش السفن خارج الموانئ اليمنية وإدخال بنود جديدة عليها تتضمن نقل تلك الإجراءات إلى الموانئ اليمنية وبصورة تسهم في تحسين تدفق السلع والخدمات وتقليل التكاليف الإضافية التي يتحملها المنتجين الصناعيين.

- الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٨.
- الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣ – ٢٠١٤، الطبعة الأولى ٢٠١٥.
- الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤.
- Small & Micro Enterprise Promotion Service, Yemen Business Climate Survey Report ٢٠٢٠.

أجندة عمل القطاع الخاص

•الاستمرار في المطالبة بتحييد لاقتصاد الوطني عن الصراع والحرب وتفعيل المبادرات المقدمة من قبل القطاع الخاص وبالأخص تلك المتعلقة بتحييد البنك المركزي واستقرار السياسات النقدية.

•العمل على نشر الوعي الاقتصادي لدى المسئولين الحكوميين بأهمية الدورة الاقتصادية، وإتاحة الفرصة •للقطاع الخاص بالعمل في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية محفزة .

•السياسات والإجراءات طويلة الأجل اللازمة لتنمية القطاع الصناعي.

•تبنّي استراتيجية وطنية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتشجيع المانحين على تمويلها وبصورة تمكّن •اليمن من تجاوز الاختناقات في خدمات البنية التحتية، وتسهم في دعم الاستقرار والتنمية.

•الدخول في شراكات استثمارية لإنشاء البنى التحتية وبالذات محطات لتوليد الكهرباء بنظام الشراكة (BOT) أو (BOOT)، سواءً كانت تقليدية أو متجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية أو مزارع الرياح، أو الطاقة الحرارية، ونقل التجارب الناجحة والممارسات الفضلى في مجال الطاقة المتجددة.

- منظمة العمل الدولية ، نمو الإنتاجية والتنويع والتغير الهيكلي في الدول العربية، الطبعة الأولى ٢٠٢٢.

2024

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

تعزيز تنافسيه
صادرات القطاع الخاص

أجندة عمل القطاع الخاص

تعزيز تنافسيه صادرات القطاع الخاص

أسهمت التداعيات السلبية الكبيرة للحرب والصراع في اليمن خلال السنوات الماضية في تراجع كمية وقيمة الصادرات اليمنية إلى العالم الخارجي، وزيادة القيود والعراقيل المفروضة على الصادرات اليمنية، كما تعرضت البنى التحتية الداعمة للتجارة للتدمير والتوقف الجزئي أو الكلي، وبالتالي المزيد من القيود على الحركة التجارية فيها، وتأخر دخول وتخليص السفن والشحنات الواردة، وشحة النقد الأجنبي اللازم لتغطية تكاليف الواردات، فضلاً عن تراجع القدرة الشرائية والاستهلاكية والإنتاجية للمواطنين.

وخلال السنوات الماضية شهدت قيمة الصادرات اليمنية تراجعاً كبيراً من حوالي ٧١٣٠ مليون دولار في العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٥١٠ مليون دولار فقط في العام ٢٠١٥ وبمعدل تراجع يصل إلى ٩٣٪ ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى توقف إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي والذي كان يمثل حوالي ٩١٪ من إجمالي الصادرات اليمنية قبل العام ٢٠١٥، إلى جانب زيادة التحديات والعراقيل التي تواجه الانسياب الطبيعي للسلع والخدمات في اليمن وعلى رأسها تضرر البنى التحتية الأساسية المتعلقة بالتجارة وحالة الحصار المفروضة على الموانئ والمطارات اليمنية. ومع ذلك، فقد سعت المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها قطاع التجارة الخارجية إلى التكيف مع ظروف الصراع والحرب، حيث عاود قطاع الصادرات الوطنية النمو من جديد وبلغت قيمة الصادرات في العام ٢٠١٧ حوالي ١٣٦١ مليون دولار وبمعدل نمو يصل إلى ١٦٧٪ عما كان عليه الوضع عام ٢٠١٥، كما استمر القطاع في النمو وإن كان بصورة محدودة ليصل في العام ٢٠٢١ إلى حوالي ٢٤٨٩ مليون دولار، إلا أن قيمة الصادرات اليمنية في العام ٢٠٢١ لم تتجاوز ٣٥٪ من قيمتها في العام ٢٠١٣.

يتسم قطاع الصادرات اليمنية بهيمنة القطاع العام ويتضح ذلك من خلال غلبة الصادرات النفطية ومشتقاتها على هيكل الصادرات الوطنية وإن تراجعت نسبة صادرات القطاع العام من ٩١,٢٪ عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٥٦,١٪ من إجمالي الصادرات عام ٢٠٢١، والتي تضم إلى جانب النفط والغاز مجموعة واسعة من السلع أبرزها: الصادرات الزراعية والسمكية، حيث بلغت أهميتها النسبية عام ٢٠٢١ حوالي ٢٢,٩٪ مقارنة بحوالي ٦,٨٪ فقط عام ٢٠١٠.

أجندة عمل القطاع الخاص

التحديات الرئيسية التي تواجه الصادرات اليمنية.

- غياب الاستراتيجيات والخطط والسياسات الحكومية المعنية بقطاع التصدير سواءً من حيث الأهداف أو البنى المؤسسية اللازمة المعنية بتنمية الصادرات وتحقيقها تنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية .
- الافتقار إلى البنية الأساسية اللازمة للتصدير، والتي تتمثل في محدودية خدمات الشحن والتخزين، وارتفاع رسوم الخدمات في الموانئ البحرية والجوية.
- نقص المعلومات المتاحة عن الطلب العالمي والأسواق الدولية التي يمكن التصدير
- إليها، وغياب ثقافة التصدير لدى غالبية أصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

الحصار الشامل (بر، بحر، جو) المفروض على اليمن من قبل قوات التحالف والقوى المرتبطة بها خارجياً، وما يرتبط به من قيود لوجستية مشددة على تدفق الإمدادات السلعية اليمنية نحو الخارج، وزيادة رسوم التأمين على النقل من والى اليمن .

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد ٦٥، أكتوبر ٢٠٢١. http://www.yemen.gov.ye/portal/mpic/%D٨%AA%D٨%B١%D٨%AV%D٨%AF%D٨%B٥%D٨%A٥%D٨%٨٤%D٩%AV/AA/tabid/٢٥٧٤/Default.aspx

- للمزيد ، يمكن الرجوع إلى : الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، قطاع النقل في اليمن: الاختناقات الرئيسية والتدخلات ذات الأولوية، ديسمبر ٢٠٢٢. https://fycci-ye.org

أجندة عمل القطاع الخاص

السياسات والإجراءات قصيرة الأجل لتعزيز تنافسية صادرات القطاع الخاص

تسريع الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة كالإصلاحات الجمركية وتحرير خدمات النقل وتقديم الحوافز الضريبية للمصدرين مثل إعادة دفع الضرائب غير المباشرة التي تحملها المنتج عن السلع المخصصة للتصدير. إنشاء مناطق تجهيز الصادرات. بما تتضمنه من الإعفاءات الضريبية واللوائح المبسطة.

تقديم المساعدات المالية للمصدرين في شكل قروض أو منح أو ضمانات تجارية وتصديرية. وتوفير برنامج لتأمين الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة لحماية الشركات من الخسائر وتقليل المخاطر الدولية التي تواجه المصدرين في الأسواق الخارجية. إلى جانب تقديم برامج وتدريبية للشركات الخاصة للتعرف على آليات وإجراءات ومتطلبات التصدير.

السياسات والإجراءات طويلة الأجل:

العمل على إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتحفيز وتنمية القطاعات الاقتصادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات القابلة للمنافسة في الأسواق الخارجية، وخلق صناعات كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجيا.

الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لليمن والاستثمار في البنية التحتية وجعلها أحد الخدمات القابلة للتصدير نحو الخارج، حيث يمكن الاستثمار في البنية التحتية للنقل متعدد الوسائط كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

الترويج للصادرات الوطنية، كون النشاط الترويجي يمثل حلقة رئيسية في عملية تنمية الصادرات والوصول إلى مختلف الأسواق العالمية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مؤسسة وطنية لدعم الصادرات والمشاركة في المعارض الدولية المتخصصة، وإصدار النشرات التعريفية بالصناعات والمنتجات الوطنية والتي يتم توزيعها إلى مختلف دول العالم عبر السفارات، وبناء منصة إلكترونية تعريفية خاصة بالمنتجات اليمنية القابلة للتصدير.

2024

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

تعزيز دور القطاع الخاص في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار

أجندة عمل القطاع الخاص

تعزيز دور القطاع الخاص في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار

تمثل قضية التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وبناء السلام المستدام في اليمن ضرورة اقتصادية وسياسية واجتماعية ملحة تنبع من وجود أكثر من ٢٢ مليون يمني يحتاجون إلى نوع من أنواع المساعدات الإنسانية المختلفة ، فضلاً عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي خلفها الصراع في اليمن خلال السنوات الماضية والتي جعلت من اليمن أسوأ أزمة إنسانية على المستوى العالمي ، حيث تضررت البنية التحتية الأساسية بصورة كبيرة ونتج عنها تراجع النشاط الاقتصادي الكلي والقطاعي، وساهمت في فقدان الوظائف ومحدودية فرص التوظيف الجديدة خلال سنوات الحرب، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد لتصل إلى حوالي ٣٢٪ من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد في العام ٢٠٢٠ مقارنة بحوالي ١٣,٥٪ في العام ٢٠١٤ .

يرى القطاع الخاص في اليمن أن بإمكانه لعب العديد من الأدوار في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار المستقبلية في اليمن وبالأخص في جانب المشاركة في إعداد السياسات العامة والخطط الاستراتيجية ذات العلاقة بإعادة الإعمار، حيث ترى ٥٠٪ من مؤسسات القطاع الخاص ضرورة مشاركة الخاص في بناء ورسم السياسات العامة والخطط ذات الأولوية بجهود إعادة الإعمار كون القطاع الخاص ومؤسساته المختلفة هي الأكثر دراية باحتياجات التشغيل والإنتاج والنمو الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة. كما يمكن أن يساهم القطاع الخاص بفعالية في توفير السلع ومستلزمات الإنتاج والخدمات اللازمة لإعادة الإعمار، والمساهمة في توفير جزء من التمويل اللازم لعملية الإعمار سواءً عن طريق الجهاز المصرفي الرسمي، أو عن طريق وسائل أخرى كإنشاء الشركات المساهمة أو الاستثمار في السندات الحكومية والصكوك وغيرها من وسائل التمويل.

ومع التأكيد على أهمية شمول جهود إعادة الإعمار كل القطاعات والبنى التحتية والمؤسسية، إلا أن القطاع الخاص في اليمن يرى أن قطاع الكهرباء والطاقة يمثل الأولوية الرئيسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والذي يجب أن يحظى بامتيازات عند إعادة الإعمار يليه قطاع التعليم كونه يعد أحد الروافد الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم قطاع الإسكان والذي يحظى بروابط وتشابكات اقتصادية عديدة مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي. فيما جاءت قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي الاتصالات وتقنية المعلومات والطرق والموانئ والمطارات في المرتب التالية.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد ٦٩، فبراير ٢٠٢٢.
- للمزيد حول الأوضاع الإنسانية في اليمن، يمكن الرجوع إلى: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية في اليمن، www.unocha.org/yemen
- الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات بالاستناد إلى نتائج مسح القوى العاملة ٢٠١٤

أجندة عمل القطاع الخاص

التحديات التي يمكن أن تواجه أعمال إعادة الإعمار

- محدودية الاستقرار السياسي والأمني
- محدودية مصادر التمويل التي يمكن الاعتماد عليها ومحدودية رؤوس الأموال المتاحة لإعادة الإعمار .
- محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد اليمني وعدم قدرة الجهات والمؤسسات الحكومية على
- استيعاب تعهدات وتمويلات المانحين وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية وخدمية وبنى تحتية أساسية.

السياسات قصيرة الأجل لمشاركة القطاع الخاص في مرحلة إعادة الإعمار.

- تعزيز بناء السلام وتعزيز الاستقرار الأمني والسياسي المشجع للاستثمارات.
- توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة من خلال سنّ القوانين اللازمة لتجاوز البيروقراطية القائمة والتعامل مع الآليات المستجدة لإعادة الإعمار.
- سد فجوات الحوكمة والقدرات التي تعيق مشاركة القطاع الخاص، من خلال تأسيس كيانات مستقلّة
- تتولى التنسيق مع القطاع الخاص وتعزيز ثقة المستثمرين بالتعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي والشركاء العالميين.

السياسات قصيرة الأجل لمشاركة القطاع الخاص في مرحلة إعادة الإعمار.

- تطوير البنية الإدارية والمؤسسية الحكومية، بما في ذلك إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الحكومية حتى تتلاءم خدماتها مع ما يتطلبه الواقع الاقتصادي الجديد.
- تهيئة القطاع الخاص للعمل في إعادة الإعمار، وبالأخص إعادة تأهيل قطاع المقاولات الوطنية باعتباره الرافعة التي ستعتمد عليها مرحلة إعادة الإعمار في اليمن في الفترات المقبلة،
- دعم البنوك الوطنية وتوسيع خياراتها التمويلية وبصورة تضمن استفادتها من تدفقات التمويل الأجنبية، كون النظام البنكي الفعال يعد عاملاً حاسماً في تعزيز دور القطاع الخاص في اليمن ، بما في ذلك تعزيز وتطوير مؤسسات التمويل الأصغر ذات الخبرة وجعلها هدفاً رئيسياً لجميع أصحاب المصلحة للدفع نحو المزيد من الشمول المالي في جميع أنحاء اليمن.

- للمزيد حول ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد اليمني، يمكن الرجوع إلى: منصور علي البشيري، المساعدات الخارجية ودورها في عملية التنمية في اليمن، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، صنعاء ٢٠١٦.
- منتدى رواد التنمية ، مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن، موجز السياسات، أغسطس ٢٠١٨. https:// ٦٩٦٦/sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar

2024

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

قطاع النقل

أجندة عمل القطاع الخاص

قطاع النقل

يعد قطاع النقل بفروعه الثلاثة البرية والبحرية والجوية من أهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، كونه الشريان الرئيس الذي يربط بين المناطق والمحافظات والمدن اليمنية المختلفة، بما تتضمنه من أسواق ومواقع إنتاج وموانئ تصدير وتجمعات استهلاكية وسكانية، ويربط بين اليمن والعالم الخارجي وما يرتبط بذلك من حركة تجارية واستثمارية من وإلى اليمن.

على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الصعبة التي شهدتها اليمن خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ وحالة الحصار الجوي والبحري وتقطع الطرقات الرئيسية بين المحافظات اليمنية، إلا أن قطاع النقل كان صامداً بقوة في وجه تلك المتغيرات والظروف، وحاول جاهداً الاستمرار في العمل والإنتاج لتلبية احتياجات المواطنين والاقتصاد الوطني من السلع والخدمات المختلفة، حيث تشير البيانات الإحصائية المتاحة إلى أن قطاع النقل والتخزين قد حقق انكماشاً سنوياً متوسطاً خلال الفترة بلغ -٩,١٪، جراء التراجع الكبير في أداء القطاع خلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب والتي تراوح تراجع القطاع فيها ما بين -٣٧٪ عام ٢٠١٥ وحوالي -١١٪ عام ٢٠١٧، قبل أن يستعيد القطاع توازنه ويحقق نمواً إيجابياً في السنوات التالية للعام ٢٠١٩.

لقد أسهمت الحرب الدائرة في اليمن منذ العام ٢٠١٥ في إلحاق أضرار واسعة بقطاع النقل، حيث تعرضت حوالي ٢٩٪ من إجمالي شبكة الطرق الداخلية في المدن اليمنية لأضرار أو تدمير. وأُغلقت العديد من الطرق الرئيسية والحيوية في البلاد، كما تعرضت العديد من المطارات لأضرار جسيمة لحقت بممرات الإقلاع ومدارج الطائرات ومرافق الدعم، ليصل الأمر إلى إغلاق البعض منها، كما تعرضت البُنى التحتية والأصول التشغيلية لموانئ الحديدة والصليف والمخا لأضرار جسيمة جراء الحرب، حيث بلغت نسبة الأضرار حوالي ٤٥,٥٪ من إجمالي الأصول للموانئ اليمنية، الأمر الذي أثر وبصورة كبيرة على القدرة التشغيلية للموانئ اليمنية.

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعامين ٢٠١٩، ٢٠٢٠.
- البنك الدولي، التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن (DNA) : المرحلة الثالثة، مارس ٢٠٢٠، ص١٣٩.
- SIKANDRA KURDI , Addressing the food crisis in Yemen: The private sector's key role amid local conflict and global market disruptions from the Russia-Ukraine war, NOVEMBER ٢١, ٢٠٢٢
https://www.ifpri.org/blog/addressing-food-crisis-yemen-private-sectors-key-role-amid-local-conflict-and-global-market

أجندة عمل القطاع الخاص

المعوقات الرئيسية التي يعاني منها قطاع النقل.

- تدمير الأصول والبنى التحتية للموانئ والمطارات والطرق البرية، وبالتالي فرض المزيد من القيود للوصول إلى هذه اليمن.

- محدودية خطوط النقل البحري والجوي العاملة من وإلى اليمن وتراجعها بصورة كبيرة خلال سنوات الحرب، وارتفاع تكلفة الشحن والتأمين على الشحنات التجارية والرحلات التجارية الواصلة إلى الموانئ اليمنية أو المغادرة منها.

- إغلاق الطرق الرئيسية بين المحافظات وصعوبة النقل للسلع والخدمات المختلفة عبر الطرق البديلة ذات التكلفة والمخاطر العالية.

- النقاط والحواجز الأمنية المنتشرة على خطوط الإمداد الداخلي وما نجم عنها من تضاعف الجبايات غير القانونية.

- إغلاق المنافذ البرية الرئيسية لليمن مع دول الجوار، وبالأخص المنافذ الرئيسية لعبور الأفراد والبضائع المختلفة واضطرار الأفراد والشاحنات التجارية التحول إلى منافذ بعيدة وطرقات تكتنفها مخاطر أمنية جسيمة.

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعامين ٢٠١٩، ٢٠٢٠.
- البنك الدولي، التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن (DNA) : المرحلة الثالثة، مارس ٢٠٢٠، ص١٣٩.
- SIKANDRA KURDI , Addressing the food crisis in Yemen: The private sector's key role amid local conflict and global market disruptions from the Russia-Ukraine war, NOVEMBER ٢١, ٢٠٢٢
https://www.ifpri.org/blog/addressing-food-crisis-yemen-private-sectors-key-role-amid-local-conflict-and-global-market

أجندة عمل القطاع الخاص

السياسات والإصلاحات قصيرة الأجل

- العمل على إنهاء حالة الصراع والحرب وإحلال السلام وبصورة تسمح بعودة خدمات قطاع النقل إلى حالتها الطبيعية وتطويرها لتلبية الطلب المتزايد عليها من قبل المجتمع عامة والمستثمرين ورواد الأعمال خاصة.
- ضرورة عمل تقييم حقيقي لوضع البنية التحتية لقطاع النقل في اليمن، من مطارات وموانئ ومنافذ برية، وشبكة طرقات مدمرة؛ ووضع خطط قصيرة المدى لتعافي القطاع واستعادة نشاطه.
- إنهاء الحصار البحري والبري والجوي المفروض على اليمن واستبدال الإجراءات الحالية بآليات شفافة تسمح بإعادة مزاولة عمليات نقل الأفراد والسلع والمنتجات من وإلى اليمن دون أية صعوبات أو معوقات.
- ضرورة معالجة الجبايات المالية على الطرقات في النقاط الأمنية المختلفة بحق شاحنات البضائع من خلال رفع النقاط الأمنية غير الأساسية.

السياسات والإصلاحات متوسطة وطويلة الأجل

- تبنّي استراتيجية وطنية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، يتم تمويلها من قبل دول التحالف بالدرجة الأولى وبقية المانحين إلى جانب المساهمة الحكومية ومساهمة القطاع الخاص المحلي، وبصورة تمكّن اليمن من تجاوز الاختناقات في هذا القطاع، وتسهم في دعم الاستقرار والتنمية.

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تقديم الخدمات المساعدة في هذا القطاع، مثل خدمات التشغيل والتطوير للمطارات والموانئ، وكذلك في تقديم الخدمات اللوجستية المساعدة.

- التركيز على صيانة الطرق والعمل على تعبئة الموارد المالية اللازمة وإعطاء الأولوية للمناطق الحساسة والجسور لتسهيل حركة التنقل والوصول إلى الأسواق والخدمات، بما يتضمنه ذلك من وضع الاستراتيجيات اللازمة وتحديد الأدوار والمسئوليات الواضحة للجهات ذات العلاقة.

2024

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

تنمية الموارد البشرية

أجندة عمل القطاع الخاص

تنمية الموارد البشرية

على الرغم من التطورات الكبيرة في جانب التعليم في اليمن بمكوناته المختلفة وبالذات تلك المتعلقة بالتعليم الجامعي والتعليم الفني والتدريب المهني، إلا أن سوق العمل وقطاعاته الاقتصادية المختلفة تعاني من ندرة شديدة في العمالة الماهرة والمدربة واللازمة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة وبالذات تلك المتعلقة بالأساليب الإنتاجية الفنية والتقنية.

وقد مثل فقدان الوظائف ومحدودية فرص التوظيف الجديدة خلال السنوات (٢٠١٤ - ٢٠٢٠) أحد أهم النتائج المباشرة والتداعيات الأساسية للصراع والحرب في اليمن، حيث ساهم الانكماش الاقتصادي الكبير والطويل في زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد لتصل إلى حوالي ٣٢٪ من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد في العام ٢٠٢٠ مقارنة بحوالي ١٣,٥٪ في العام ٢٠١٤.

ومع ذلك تواجه المؤسسات الاقتصادية الكبيرة الخاصة في اليمن صعوبات جمة في توظيف العمالة ذات المهارات المطلوبة مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة، حيث تواجه حوالي ٦٠٪ من المؤسسات الكبيرة تلك الصعوبات مقارنة بحوالي ٤٢٪ من المؤسسات الصغيرة وحوالي ٣٩٪ من المؤسسات المتوسطة. وعلى مستوى القطاعات المختلفة بينت النتائج أن ٨١٪ من المؤسسات العاملة في قطاع المعلومات والاتصالات تواجه صعوبات في العثور على العمال ذوي المهارات المطلوبة مقارنة بحوالي ٣٠٪ من المؤسسات العاملة في قطاع التجزئة و٤٠٪ من المنشآت العاملة في مجال التصنيع .

- الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات بالاستناد إلى نتائج مسح القوى العاملة ٢٠١٤.
منظمة العمل الدولية (ILO)، مسح حول نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية ٢٠٢١
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية لتشغيل الشباب ٢٠١٤ - ٢٠١٦ .
- مسح القوى العاملة في اليمن ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره.

أجندة عمل القطاع الخاص

المعوقات الأساسية لسوق العمل في اليمن.

- انخفاض مستوى المهارات للعاملين، إذا تبلغ نسبة العاملين الحاصلين على الشهادة الأساسية وما دون حوالي ٦٩٪ من إجمالي العاملين وحوالي ٢٣٪ للحاصلين على الثانوية العامة وما في مستواها ولا يتجاوز حاملي الشهادات الجامعية والعليا ٨٪، .٥
- ارتفاع نسبة العاملين في القطاع غير المنظم (غير الرسمي) لتصل إلى حوالي ٧٤٪ من إجمالي العاملين مقابل ٢٦٪ للقطاع المنظم ، ويرجع ذلك إلى استحواذ القطاع الزراعي على نسبة كبيرة من العمالة .
- انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي سوق العمل، .

السياسات اللازمة لتنمية الموارد البشرية.

- ينبغي على المؤسسات والهيئات الحكومية ذات العلاقة التركيز على زيادة مهارات السكان والقوى العاملة لتلبية احتياجات سوق العمل وتحسين إنتاجية العمال.
- على مؤسسات القطاع الخاص إيلاء الاستثمار في الرأس مال المعرفي وتنمية المهارات التكنولوجية أهمية أكبر، وبما يسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين والانتقال إلى نموذج التنمية القائم على الإنتاجية.
- من المهم عقد شراكات حقيقية بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني ومؤسسات القطاع الخاص (مؤسسات التشغيل) وبما يسهم في تعزيز وتنمية جوانب موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، معالجة المعوقات لمشاركة النساء الاقتصادية في المنطقة العربية، ٢٠١٢.